

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم

السلام عليكم الاساتذة الافاضل

السلام عليكم الحضور الكريم

• بادئ ذي البدء اتقدم بالشكر للجنة الموقرة لقبول مناقشة هذه المذكرة ممثلة

في كل من الاستاذ لجلط فواز رئيسا و الاستاذ وافي السعيد مناقشا .

• كما اتقدم بجزيل الشكر للأستاذة المشرفة على هذه المذكرة ضريفي نادية،

لقبولها الاشراف على هذا العمل، كما اشكرها على رحابة صدرها وعلى

تحملها استفساراتنا ومطالبنا الكثيرة التي كنا نعود بها عليها في كل مرة

وطول مدة انجاز هذا العمل

• اما بعد فنحن اليوم بصدد مناقشة مذكرة ماستر اكاديمي الموسومة بعنوان

" الرقابة الادارية على البلدية "

يعد الاسلوب الاداري الذي تنتهجه اي دولة نظرا لدرجة الوعي السياسي

لمواطنيها وظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتأصيل النظم

والممارسات الديمقراطية فيها حيث تعتمد الدول الحديثة في تنظيمها الإداري على
نظامين أساسيين وهما المركزية الإدارية واللامركزية الإدارية .

ان البلدية كإحدى صور اللامركزية الإدارية لا يمكن ان تمنح لها استقلال مطلق
حيث ان المشرع من الناحية القانونية والسياسية اعترف للبلدية بالشخصية
المعنوية وحق ممارسة امتيازات السلطة العامة ومع ذلك اخضعها لصور مختلفة
من الرقابة، ومن اهمها الرقابة الإدارية ممثلة في الرقابة الوصائية وكذا الرئاسية.
اما بعد عن اهمية الدراسة فتتمثل في اهمية الموضوع في الوصول الى اهم صور
الرقابة التي قررها ونظمها المشرع الجزائري وكيفية تجسيد هذه الرقابة التي قررها
ونظمها المشرع الجزائري وكيفية تجسيد هذه الرقابة على ارض الواقع من خلال
فرضها على الجماعات المحلية كونها العنصر القاعدي للدولة.

ومن اسباب اختياري لهذا الموضوع هو الرغبة في دراسة هذا النوع من المواضيع
لكون موضوع الرقابة الإدارية على البلدية تحظى بعناية كبيرة في الفكر القانوني
وكذا ان هذا الموضوع سيدرج ضمن تخصصي المتمثل في القانون الإداري،
وكذلك الدور الكبير الذي تلعبه البلدية على جميع الاصعدة وذلك تجسيدا لفكرة
الديمقراطية والمشاركة الشعبية في ادارة الجماعات المحلية انا عن الاهداف

فتمحور اساسا في كون ان موضوع الرقابة تكتسي اهمية كبيرة من الناحية النظرية والعملية في كونه تناول حالة ذات صلة بالمواطن وهي الرقابة الادارية على البلدية التي تتكفل بالانشغالات المختلفة حسب السلطات الممنوحة لها من الادارة المركزية بالعاصمة.

حيث ناقشنا هذا الموضوع من خلال اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي لكونه طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم وهذا بالاعتماد على جمع معلومات على الظاهرة المدروسة وهي الرقابة الادارية على البلدية وعليه تم مناقشة هذا الموضوع من خلال طرح الاشكالية التالية:

ماهي طبيعة الرقابة التي تخضع لها البلدية

ولمعالجة الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم موضوعنا هذا إلى فصلين حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الرقابة الوصائية الذي بدوره قسم إلى مبحثين اثنين هما مبحث اول بعنوان مفهوم الرقابة الادارية الوصائية وبيان اهدافها ومبرراتها ومبحث ثاني تناولنا فيه وسائل الرقابة الوصائية على اعمال المجلس الشعبي البلدي بينما في الفصل الثاني كان بعنوان الرقابة الرئاسية والذي هو الآخر قسم إلى مبحثين اثنين هما المبحث الاول مفهوم الرقابة الرئاسية والمبحث الثاني تطرقنا فيه الى مظاهر الرقابة الرئاسية على البلدية.

• ومن اهم النتائج التي توصلنا اليها:

- الرقابة الوصائية تمارس على أعضاء المجالس المحلية (البلدية)، على الأشخاص منفردين وعلى الهيئة ككل ، كما تمارس على أعمال هذه الهيئات، وفيما يخص الرقابة على الأشخاص، فنلاحظ أن هناك تطور ايجابي في القوانين الحالية المنظمة لكل من البلدية مقارنة بالوضع في ظل القوانين السابقة، مما يعكس اتجاه إرادة المشرع لتقليص تدخل السلطة الوصائية في شؤون البلدية.
- استعمال سلطة الامر والنهي في الرقابة الرئاسية تكون بتدرج السلم الاداري اي سلطة الرئيس على الشخص المرؤوس وعلى اعماله.

• وبناءا على ما سبق قدمنا الاقتراحات التالية :

- تخفيف شدة الرقابة الادارية علي المتخبين ولا يكون ذلك إلا توفر شيأين اساسين هما تقليص الموضوعات التي تخضع لتصديق و حسن اختيار العضو الكفئ حتي لاتحدث حالات انسداد مع السلطة المركزية بسبب وصول اشخاص غير اكفاء للبلدية عن طريق الانتخاب
- ضرورة وضع الضمانات الكفيلة للمنتخب البلدي حتي يمارس مهامه دون ضغط و لعل من اهم هذه الضمانات هو تسبيب جهة الوصاية لقراراتها او جهة الرئاسية لقراراتها في كل الحالات